أخطاء المعالجة

على الرغم من مرور حوالى ربع قرن على نشأة ظاهرة التطرف الدينى فى مصر، فإنها مازالت فى تطور مستمر. وقد بذلت جهود مكثفة للقضاء عليها أو على الأقل للحد منها، ولكن الملاحظ أنها ازدادت خطورة، وخاصة فى السنوات الثلاث الأولى من التسعينات. وهذا يدل على وجود بعض الثغرات بالتأكيد فى معالجة الظاهرة. **وسوف أحاول -فيما يلى- إبراز أهم هذه العيوب:**

أولا: لم تتنبه الدولة فى البداية إلى خطورة الجماعات الدينية المتطرفة، لسبب بسيط هو أن الرئيس السادات نفسه هو الذى شجعها، بل وقدم لها الدعم، وخاصة بين شباب الجامعات، لتقف فى وجه التيار اليسارى الذى كان قد راح يشن الهجوم عليه بسبب سياسته فى الانفتاح، وتقاربه مع أمريكا، واتجاهه للصلح مع إسرائيل.(٣١)

والواقع أن الشعور الدينى ليس كالعقيدة السياسية، أو المذهب الاقتصادى الذى قد يعتنقه الإنسان لفترة من الزمن، أو فى مرحلة من العمر، ثم يتخلى عنه بمجرد ظهور خطأه. إن الشعور الدينى متأصل فى النفس البشرية، وهو عندما يستثار يظل مشتعلا لفترة طويلة جداً، كما أنه قادر على تعديل سلوك صاحبه، والتحكم فى تصرفاته، أو إطلاقها فى اتجاه معين.

ومن أهم مايزيد الشعور الدينى توقدا: ما يلاقيه من مقاومة. فمن أوضح خصائصه أنه يستعذب العذاب، ويستطيب الألم، ويعتبر المعاناة جزءاً من التجربة الدينية التى يخوضها، ويمتحن بها. وهو إذ يفعل ذلك فإنما يعتمد على تاريخ الشهداء والمصلحين الذين سقطوا من قبله على طريق الكفاح، وخلد التاريخ ذكراهم، مشيداً بمواقفهم الشجاعة فى مواجهة العسف والتنكيل الذى لاقوه من معاصريهم.

وكيف الحال بمجموعة متحمسة من الشباب المتدين، بل والمتطرف فى تدينه، يندفع إلى تحقيق مايعتقده، وليس أمامه إلا: النصر أو الشهادة. أى الموت فى سبيله. وقد ورد فى أحد منشورات "جماعة الجهاد" استخفافهم بالسجن، وبالتعذيب وحتى بالموت. يقولون "لسنا سواء: نألم كما يألمون، غير أننا نرجو من الله مالا يرجون. لسنا سواء: قتلانا فى الجنة، وقتلاهم فى النار".

وهكذا فتح القمم عن مارد، لم يستطع صاحبه أن يعيده إليه مرة أخرى. وكان هذا هو الخطأ الأول، والرئيسى فى معالجة التطرف.

وقد تبع ذلك تردد الدولة فى معالجة ظاهرة التطرف الدينى بين حلين: الحل الأمنى (الاعتقالات والسجن والإعدام أحيانا) والحل الإرشادى (ندوات التوعية والإعلام المضاد).

ثانياً: الحل الأمنى: وقد جاء هذا الحل ضروريا بالطبع نتيجة محاولات الخروج على الشرعية، وزعزعة استقرار المجتمع. ويكمن الخطأ هنا فى أن السجون التى كانت عقاباً للمتطرفين تحولت إلى أماكن محنة وتجمع، وحدت صفوفهم، وأبرزت منهم قادة و"أمراء"، وأعطتهم تاريخاً من الكفاح ضد السلطة (الغاشمة من وجهة نظرهم) كما أتاح لهم السجن وقتا من التفكير لوضع الخطط، والخروج بعملهم السرى من إطار الجماعات المحدود إلى المجتمع كله، وجاء مقتل السادات على أيدى بعضهم سنة ١٩٨١ ليعطى لهم برهاناً على كفاءة عملهم، ويزيدهم تشبثا على المضى فيه.

ثالثاً: الحل الإرشادى[٣٢] وقد لجأت الدولة إلى هذا الأسلوب فى المعالجة عندما لاحظت مدى التغرير الذى وقع بهؤلاء الشباب، وأنهم فى الأغلب من صغار السن، فاتجهت إليهم بالنصيحة، ومحاولة تصحيح مفهومهم عن الإسلام، واستعانت فى سبيل ذلك بمجموعة من علماء الأزهر، وبعض المفكرين المسلمين الذين راحوا يخاطبونهم بلغة جامدة، ويقدمون إليهم معلومات محنطة، ويستخدمون معهم منطقاً بارداً وحججاً واهية. وقد كشفت الندوات التى عرضت فى التليفزيون عن مدى ضعف وتهافت هذا الحل، وأظهرت أن الفكر الدينى للدولة ينقصه الكثير من الكفاءة، والمعاصرة، ومعرفة تطلعات الأجيال الجديدة، والتغيرات التى حدثت فى العالم.

رابعا: الوقوف من فكر الجماعات المتطرفة موقف المدافع، والانسياق أحيانا إلى المناطق التى اختارتها هى للصراع. وأهم نقطة فى هذا الصدد هى الدفاع عن نظام الدولة الحالى بأنه نظام إسلامى -أى دينى- مع أنه فى الواقع، ونتيجة للتطورات التى وقعت فى العصر الحديث -نظام مدنى، يقوم على أساليب فى الحكم والإدارة تتشابه مع النظم الغربية، بل إنها فى كثير من المواطن- مقتبسة منها. والملاحظ أن هنا خوفا أو إحساسا بالحرج من الاعتراف بذلك، وعدم تبصير المجتمع بمسيرة تطوره منذ مطلع القرن التاسع عشر، وحتى الآن.

خامسا: انزلاق بعض المثقفين الذين استعانت بهم الدولة لمواجهة الفكر المتطرف إلى الاستخفاف بالإسلام ذاته، ومجاملة الأقباط أحيانا على حساب الأغلبية المسلمة، والاعتماد على مقولات العلمانيين فى أوربا - مع أن الأمر مختلف إلى حد كبير. وقد استغل اليساريون أيضا تلك المواجهة، فاشتركوا فيها لحسابهم الخاص. وكانت النتيجة ظهور الدولة بمظهر من يعادى الإسلام، ويتربص بأبنائه، بدلا من أن تظهر فى صورة المستوعب لكل التيارات، والمصلح لفئة متطرفة من فئاته.

سادسا: لم توضع حتى الآن.. معالم خطة إعلامية محكمة، تتناول معالجة الظاهرة بالجدية التى تتطلبها. بل على العكس، تمثل الرد الإعلامى فى إحدى وسيلتين:

(أ) زيادة الجرعة شبه الإباحية (فى الأفلام والمسلسلات الأجنبية، وكذلك فى الإعلانات التجارية) مما زاد من صدم المشاعر الدينية لدى الجماهير.

(ب) تقديم برامج دينية، فاقدة التأثير، وتتسم بطابع الإملال الشديد.

سابعا: عدم تعاون خمس وزارات مختصة، كان ينبغى عليها معالجة ظاهرة التطرف فى مراحلها المختلفة (النشبأة - التطور - الإنفجار) وهى وزارات (التربية، والتعليم العالى، والإعلام، والثقافة، والأوقاف). ومن المؤسف أن كلا منها راح يعمل وحده، وبدون فاعلية، فى حين انفردت (وزارة الداخلية) بمعظم المسئولية، وأحيانا بها كلها وحدها. وهو الأمر الذى لم يعد مسموحا

فيه إلا بحل واحد، وبالتالى رأى واحد، فى مواجهة مشكلة متعددة الجوانب، ومعقدة التركيب.

ثامناً: الفراغ الفكرى والثقافى: فى الوقت الذى عكفت فيه الجماعات المتطرفة على وضع "أيديولوجية" خاصة بها، ثم راحت تعمل بكل همة ونشاط لتثبيت مفرداتها فى نفوس أتباعها من الشباب، خلت الساحة الفكرية والثقافية من تقديم "أيديولوجية متكاملة" تتضح منها الملامح الأساسية لنمّوذج "المواطن الصالح" الذى تريده الدولة، والذى يمكن بالقياس إليه معرفة جانبى الانحراف والتطرف.

تاسعاً: يظل تقصير علماء الدين فى تقديم "المفهوم المتكامل للإسلام" ونشره بين شتى طبقات المجتمع، بأساليب متنوعة تتناسب وكافة الأعمار، والمستويات، والأفهام - من أهم العيوب التى ظهرت - ومازالت - فى معالجة ظاهرة التطرف الدينى، التى خلت لها الساحة لكى تؤكد أفكارها بلغة سهلة، وأساليب مؤثرة.

عاشراً: عدم نجاح علماء الدين فى الربط بين تعاليمه وبين معالم خطة التنمية القومية وأهدافها، مع العجز عن بيان عدم التناقض بين الحياة المعاصرة وتعاليم الدين الإسلامى.